

اثر صدمة عرض النقد في النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية

أ.د. مناضل عباس الجواري

أ. د هاشم مرزوك الشمري

م.م إيمان عبد الرحيم الحسيني

المستخلص

الصدمة النقدية تعد مؤشر مهم لجودة اداء السياسة النقدية في اي دولة فكلما قل تعرض البلد الى صدمات نقدية كلما كان ذلك دليل لوضوح الرؤى المستقبلية لصناع السياسة النقدية ومعرفة حالة الاقتصاد ، ويستطيع متخذو القرار النقدي التدخل من خلال التحكم بالعديد من المتغيرات النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي الا ان الاخفاق في الاستقرار النقدي يتسبب في حدوث الصدمات النقدية وبالتالي من آثارعلى الناتج والاسعار والاستخدام . وتشمل الصدمات النقدية على عدة انواع منها صدمات عرض نقد و صدمات طلب نقد و صدمات اسعار فائدة و صدمات اسعار صرف . وينعكس تأثير الصدمات النقدية على الاسواق فقد يقوم بعض المشاركين بتعديل ارصدهم النقدية من خلال اسواق السلع والخدمات في حين يعدل اخرون ارصدهم من خلال الاسهم والسندات في اسواق الاوراق المالية . ويتباين تأثير تلك الصدمات على الناتج والاسعار والاستخدام لكون هذه المتغيرات تتأثر بشكل غير متساوي بالصدمة النقدية وحسب الوقت الذي تحدث فيه الصدمة النقدية من السنة وكذلك على مدى استقلالية السياسة النقدية . وقد تعرضت الدراسة الى ابرز المشاكل النقدية في الاقتصاد الكوري الاوهي صدمات عرض النقد واثرها على النمو الاقتصادي وقد توصلت الدراسة الى ان صدمات عرض النقد تحدث تقلبات في النمو الاقتصادي .

Abstract

Monetary shocks are an important indicator of the quality of performance of monetary policy in any country, the smaller the country's vulnerability to shocks cash whenever Guide for clarity of visions of the future of the makers of monetary policy and know the state of the economy, and can decision-makers monetary intervention by many monetary variables control to achieve monetary stability, but the failure to monetary stability cause monetary shocks and therefore the Atharaly output and prices and use. It includes monetary shocks on several types of shocks, including shocks offer cash and demand shocks cash and interest and exchange rates of price shocks. This reflects the impact of monetary shocks on the market has some of the participants to amend the cash their funds through the markets of goods and services, while others amended their assets through shares and bonds on the stock exchanges. The contrasting impact of these shocks on output and prices and use of the fact that these variables are affected unequally monetary shock and as a time when monetary shock of the year occur as well as on the independence of monetary policy. The study came to the main monetary problems in Alo'hai Korean economy shocks in money supply and its impact on growth the economic study concluded that money supply shocks occur fluctuations in economic growth.

المقدمة :

ان الاهتمام بموضوع الصدمات النقدية وما يرتبط بها من أثر في متغيرات الاقتصاد الكلي المحددة للاستقرار الاقتصادي يستند اساسا الى فاعلية السياسة النقدية في معالجة الصدمات النقدية والتقلبات الاقتصادية ، حيث يُعد الاستقرار النقدي مؤشر مهم لجودة اداء السياسة النقدية في اي بلد فكلما قل تعرض البلد للصدمات النقدية كلما كان ذلك دليل لوضوح الرؤى المستقبلية لصناع السياسة النقدية ومعرفة حالة الاقتصاد ، حيث يستطيع متخذو القرار النقدي التدخل من خلال التحكم بالعديد من المتغيرات النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي الا ان الاخفاق في الاستقرار النقدي يتسبب في حدوث الصدمات النقدية ولما لهذه الصدمات من آثار على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها الناتج والاسعار والاستخدام . وقد تعتمد السلطات النقدية احيانا الى احداث تلك الصدمات عندما تروم لتحقيق هدف معين كمعالجة التضخم او البطالة . وفي هذا البحث سنركز في المطلب الاول على التأطير النظري للصدمات النقدية من خلال تناول مفهوم واسباب وانواع الصدمات النقدية، اما المطلب الثاني فسنركز على تحليل النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية ، اما المطلب الثالث فسيختص بالتركيز على عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي في كوريا الجنوبية

مشكلة البحث:

يعد بروز الصدمات النقدية في اقتصاد دولة ما خلاا يشوب السياسة الاقتصادية ولا سيما السياسة النقدية مما لذلك من اثار سلبية على متغيرات الاقتصاد الكلي مما يستدعي القائمين على السياسة الاقتصادية لاتخاذ اجراءات قد تكون اثار سلبية على الاقتصاد المحلي .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان صدمات عرض النقد لها اثاراً سلبية و ايجابية على النمو الاقتصادي تتفاوت حسب طبيعتها والوقت الذي تنشأ فيه .

هدف البحث :

يهدف البحث الى تحقيق الاهداف الاتية :-

- 1- التأطير النظري للصدمات النقدية من حيث المفهوم والانواع والاسباب .
- 2- تحليل طبيعة الاقتصاد الكوري .
- 3- التحليل القياسي لبيان اثر صدمات عرض النقد في كوريا الجنوبية .

منهجية البحث :

اعتمد الباحث اسلوب الجمع بين الاسلوبين الوصفي في دراسة الافكار والاطر النظرية في ما يتعلق بالصدمات النقدية واثرها على المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة ، والاسلوب القياسي من خلال دراسة اثر صدمات عرض النقد في النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية .

هيكلية البحث :

وللوصول الى هدف البحث واثبات الفرضية فقد قسم البحث الى ثلاثة مطالب :
المطلب الاول : الاطار النظري للصدمات النقدية والنمو الاقتصادي.
المطلب الثاني : تحليل النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية
المطلب الثالث: التحليل القياسي لاثار صدمات عرض النقد في النمو الاقتصادي

المطلب الاول : الاطار النظري للصدمة النقدية والنمو الاقتصادي

اولا : الصدمات النقدية (monetary shock)

أ - مفهوم الصدمات النقدية

اصبحت مشكلة التعرض للصدمة الاقتصادية بصورة عامة والصدمة النقدية بصورة خاصة في الوقت الحاضر مشكلة عالمية مشتركة بين الدول سواء كانت دول نامية ام متقدمة ويمكن القول بانه لا توجد دولة في عالم اليوم بمعزل من هذه المعضلة التي يجب ايجاد حلول مناسبة لها ، فقد اصبحت الصدمات الاقتصادية تشغل عقول العاملين في مجال السياسة الاقتصادية . والصدمة لغة هي مفردة صدمات ، و اصطلاحاً : هي نازلة او مصيبة تفاجئ الانسان فتقلقه والصدمة النفسية هي مجمل الاضطرابات الناتجة من انفعال او تأثر شديدين^(١) . والصدمة في الاقتصاد اي اقتصادياً تعني الحدث الذي يؤدي الى انخفاض في رفاهية الافراد او المجتمع او منطقة معينة كأزمة في الاقتصاد الكلي^(٢) .

وتعد الصدمات النقدية احد اشكال الصدمات الاقتصادية ذات المصدر الداخلي والتي قد تنتج في بعض الاحيان نتيجة حدوث صدمة خارجية ، وعادة ما تأخذ الصدمات النقدية شكل زيادة او نقصان في الطلب على النقود نسبة الى المعروض منها ولكن هناك من يصل الى احتسابها عن طريق سلوك البنك المركزي من خلال التدخل في عرض النقد في عمليات السوق المفتوحة^(٣) . وهناك تعريف عدة للصدمة النقدية فقد عرفها الاستاذ (باري سيجل) بانها (التغير غير المتوقع في العرض النقدي الاسمي)^(٤) . كما يمكن تعريف صدمات السياسة النقدية بانها ابتكارات احصائية وهي تمثل عوامل خارجية بحته كما انها لاتخضع لعقلانية التوقع^(٥) . وقد عرفها كل من فريدمان وشوارتزر (Milton Friedman & Ann Schwartz) ١٩٦٥ باعتبارها الحركة التي لم تكن لتحدث في فترات اخرى او ظروف اخرى نظرا لنمط النشاط الحقيقي وهذا التعريف لايحتمل ان الصدمة النقدية هي حركة نقدية بعيدة كل البعد عن التطورات الاقتصادية الكامنة^(٦) .

وتعرف الصدمات النقدية ايضاً بانها التذبذبات التي تحصل للمتغيرات النقدية خارج سيطرة السلطات النقدية عليها والتي تكون لها اثار مباشرة وغير مباشرة على النشاط الاقتصادي .

ب: اسباب الصدمات النقدية

تتشأ الصدمات النقدية نتيجة عوامل عشوائية وغير مقصودة تؤثر على قرارات السياسة النقدية كالاختلاف في وجهات النظر لصناع السياسة النقدية فضلا عن اثار العوامل السياسية للبلد والعوامل الفنية المتمثلة في اخطاء القياس في استخدام البيانات المتوفرة من قبل صانعي السياسة ، ويمكن ادراج بعض العوامل التي تتسبب في حدوث الصدمات النقدية في النقاط الاتية^(٧) :-

(١) احمد مختار عمر ، معجم اللغة العربية المعاصرة ، المجلد الاول ، الطبعة الاولى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢٨٤ .

(٢) "Defintion and types of shocks and strategies to Bemonitored", Angelo King Institute for Economic and Business Studies ,PEP- CBMS Network coordinating team , Technical Workshop on "Monitoring Household Coping Strategies during Complex Crises" , Sommerset Millennium Hotel, March ٢١,٢٠١١, p ٢ .

(٣) عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، ٢٠١١، ص ١١٨ .

(٤) باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، ١٩٨٦ ، ص ٤٨٦ .

(٥) Giuseppe De Arcangelis and Giorgio Di Giorgio, Measuring Monetary Policy Shock in a Small Open Economy, ٢٠٠٠, p١ .

(٦) Romer and Romer , Anew Measure of Monetary shock Derivation and Implication the American Economic Review

Vol.٩٤.No.٤ september (٢٠٠٤) .pp ١٠٥٥

(٧,٢) Romer and Romer , Anew Measure of Monetary shock Derivation and Implication the American Economic Review

Vol.٩٤.No.٤ september (٢٠٠٤) .pp (١٠٥٥)

١- قد تنشأ الصدمات النقدية نتيجة استخدام البنوك المركزية لمقاييس لا تتسم بالدقة ولا سيما عند الاعتماد على القياس الكمي كونها مقاييس تقليدية .

٢- استخدام اجراءات غير مناسبة قد تخفي وجود علاقة بين السياسة النقدية والمتغيرات الاقتصادية الاخرى الموجودة في الواقع او خلق مظهر لعلاقة لا تتضمن علاقة سببية صحيحة .

٣- عيوب في المقاييس التقليدية للسياسة النقدية منها احتمال الحركة الذاتية للمعروض النقدي على سبيل المثال يميل العروض النقدي للارتفاع في الاوقات الجيدة لان المضاعف النقدي يرتفع .

٤- مشكلة اخرى للمقاييس التقليدية هي انها تحتوي على نحو شبه مؤكد تحركات استباقية لتجنب مشكلة النمو الداخلي ويمكن استخدام هدف مجلس الاحتياطي الاتحادي لبعض المتغيرات مثل سعر الفائدة على الاموال او الاحتياطات غير المقترضة كمقياس للسياسة النقدية (١) مما ادى الى استخدام البنك المركزي ادواته للحفاظ على تذبذبات اسعار الفائدة ضمن نطاق محدد ، وقد يؤدي استخدام اسعار الفائدة كهدف الى حركة غير متوقعة وعكسية في الاحتياطات والمجاميع النقدية (٢).

٥- تؤدي سمعة البنك المركزي دوراً هاماً في انجاح او افشال السياسة النقدية ، فعندما يكون البنك المركزي ذا سمعة جيدة ومصداقية سوف يكون له دورا حاسما في تحديد الاسواق كما ان الوكلاء (المستهلكين والشركات) عندما يعتقدون بان صناع القرار ملتزمون بخفض التضخم سوف يتوقعون بان الاسعار المستقبلية سوف تكون اقل ، اما اذا كان البنك لا يمتلك السمعة الجيدة ولا المصداقية في اعلاناته ، فان السياسة النقدية لن تكون لها التأثير المطلوب ، وبالعكس تقشل وتكون عرضة للصدمات (٣).

٦- الاقتصادات المفتوحة سوف تجعل من السياسة النقدية تفاضل بين الاهداف المحلية ، على سبيل المثال الانتاج والتضخم ، مقابل الاهداف الخارجية المتمثلة باستقرار المتغيرات الخارجية مثل التبادل التجاري او تقليص فجوة الطلب، مما يجعلها تحوّل اهتمامها لمعالجة اختلال الطلب أو تصحيح الاسعار النسبية الدولية على حساب التضخم وهذا الامر سوف يصعب عمل السياسة النقدية مما يجعلها عرضة للصدمات (٤).

ج- صدمات عرض النقد

تقسم الصدمات النقدية الى اربع انواع وهي : صدمة عرض النقد ، صدمة الطلب على النقد ، صدمة سعر الفائدة وصدمة سعر الصرف . تعرف صدمات عرض النقد بأنها التغير غير المتوقع في المعروض النقدي الاسمي (Nominal money supply) (٥) وقد تكون هذه الصدمات ايجابية او سلبية ، فالصدمة النقدية الايجابية هي زيادة غير متوقعة في المعروض النقدي ، اما الصدمة النقدية السلبية فهي الانخفاض غير المتوقع في المعروض النقدي ، وتؤثر التغيرات في عرض النقد على المستوى العام للاسعار والتضخم وسعر الصرف ودورة الاعمال (٦) . ويعد متغير عرض النقد الاسمي (Ms) متغيراً خارجياً (exogenous) يتحدد بقرارات واجراءات البنك المركزي وتكتب دالة العرض الاسمي للنقود كما يلي (٧) :-

(٢)باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون ،مصدر سابق ،ص ٣١١.

(٣) Petra M.Geraats, and others,"Does Central Bank Transparency Reduce Interest Rates?" University of Oxford and at the CEPR/Bancode Espana European Summer Symposium in International Macroeconomics (ESSIM) in Tarragona for helpful comments Faculty of Economics United Kingdom.April ٢٠٠٦.p١.

(٤) ISMAILA, Mohammed," Monetary Policy and Balance of Payments Stability in Nigeria", International Journal of Academic Research in Public Policy and Governance ,Januaruy ٢٠١٥, Vol. ٢ , No. ١ ISSN ٢٣١٢ - ٤٠٤٠, Nigeria ,p٢.

(٥)باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون ،مصدر سابق ،ص ٤٨٨.

(٦)The money supply , Federal Reserve Bank of New York .<https://www.newyorkfed.org>

(٧)انظر في ذلك:

$$Ms=Ms_0 \dots\dots\dots (1)$$

وإذا اعتبر العرض الاسمي للنقود صغيرا جدا فان البنك المركزي يستطيع اتخاذ اجراءات لازمة لزيادته وبالعكس اذا اعتبر العرض الاسمي للنقود كبيرا جدا فان البنك المركزي يستطيع ان يتخذ اجراءاته لتخفيضه . تعتبر الودائع تحت الطلب جزء من المعروض النقدي بمعناه الضيق لانها يمكن ان تستخدم عن طريق الشيكات والحوالات كوسيلة لدفع ثمن السلع والخدمات وتسوية الديون وعادة ما تتكون الكتلة النقدية في معظم بلدان العالم من ودائع تحت الطلب بالإضافة الى العملة التي يحتفظ بها الافراد. وتسمى بالاحتياطيات النقدية او (القاعدة النقدية) و بتغيير القاعدة النقدية (ΔH) يستطيع البنك المركزي ان يغير عرض النقد . كما تقوم البنوك التجارية بالاحتفاظ بنقود حاضرة وودائع في البنك المركزي وتسمى هذه الاحتياطيات بالاحتياطيات القانونية وتستخدم نسبة الاحتياطي القانوني في بعض الاحيان كأداة للسياسة النقدية في التأثير على معدلات الاقتراض والفائدة في البلد عن طريق تغيير حجم الاموال المتاحة للبنوك لتقديم القروض . وتعرف الاحتياطيات التي تزيد عن هذا الاحتياطي بالاحتياطيات الاضافية وتعد هذه الاحتياطيات ذات اهمية حيوية في عملية خلق الودائع تحت الطلب في النظام المصرفي . حيث ان الزيادات في الودائع تحت الطلب تستمر الى ان يختفي الاحتياطي الفائض ونتيجة لذلك فان التغير المبدئي في الاحتياطيات (ΔH) يصبح في النهاية تغيرا في الاحتياطي القانوني (ΔR) وبالتالي فان :

$$\Delta H = \Delta R \dots\dots\dots (2)$$

ووفقاً لذلك فان التغير في الاحتياطي القانوني (R) يعادل نسبة التغير في الاحتياطي القانوني للودائع تحت الطلب (r) مضروبة في الزيادة الكلية للودائع تحت الطلب (ΔD) وبالتعويض في المعادلة (2) نحصل على :

$$\Delta H = r\Delta D \dots\dots\dots (3)$$

حيث ان

ΔD : تمثل التغير الكلي في الودائع تحت الطلب ، ΔH : التغير المبدئي في الاحتياطي ، r : نسبة الاحتياطي

القانوني للودائع تحت الطلب

وبما ان الودائع تحت الطلب تعتبر جزءا من عرض النقد و الناس لا يضيفون الى ارصدهم النقدية اثناء عملية التوسع لذا فان الزيادة الكلية في عرض النقد تساوي الزيادة الكلية في الودائع تحت الطلب . الا ان البنوك التجارية ولا سيما الصغيرة تحتفظ باحتياطي اضافي اذ يشعر المسؤولون في هذه البنوك ان الاحتياطي القانوني غير كافٍ لتعويض خسائريهم المحتملة من الودائع وعليه فانهم سوف يحتفظون باحتياطي اضافي ليوفروا السيولة وهذه العملية تعد تسريا من عملية التوسع في خلق الودائع فاذا احتفظت البنوك بنسبة ثابتة لاحتياطي الاضافي (e) من ودائعها تحت الطلب فان التسرب يساوي ($e\Delta D$) وسوف تنقسم الزيادة المبدئية في الاحتياطي (ΔH) الى التغير في الاحتياطي القانوني ($r\Delta D$) والاحتياطي الاضافي ($e\Delta D$)

$$\Delta H = r\Delta D + e\Delta D \dots\dots\dots (4)$$

كما ان الافراد قد يضيفون الى ما في حوزتهم من نقود حاضرة وودائع الآجل اثناء عملية التوسع في خلق الودائع وهذا الاجراء سوف يفقد البنوك احتياطياتها وبالتالي سوف يحد فقدان الاحتياطيات من حجم القروض التي تمنحها البنوك ومن ثم من الزيادة في الودائع تحت الطلب . لذا فان الزيادة في الارصدة النقدية يمثل تسريا من عملية التوسع في

- مايكل ايدجمان ، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور ، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن ، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ، ١٩٩٩ ص ٢٠٩-٢٢٣ .

- سامويلسن ، ثوردهاوس ، علم الاقتصاد ، الطبعة الاولى ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٦ .
- JESÚS HUERTA DE SOTO TRANSLATED BY MELINDA A. STROUP, "Money, Bank Credit, and Economic Cycles", First English edition, Ludwig von Mises Institute, ٥١٨ West Magnolia Avenue Auburn, Alabama, Austria , ٢٠٠٦ .

الودائع وإذا كان الافراد سيحتفظون بنسبة ثابتة بين النقود الحاضرة (c) وودائعهم تحت الطلب فان هذا التسرب يعادل $(c \Delta D)$ ولا بد ان تنقسم الزيادة المبدئية في الاحتياطي (ΔH) الى تغير في الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاضافي والنقود الحاضرة في حوزة الافراد .

$$\Delta H = r\Delta D + e\Delta D + c \Delta D \dots\dots\dots(5)$$

اما اذا قام الافراد بالاضافة الى وديعهم لاجل خلال عملية التوسع في الودائع وفي هذه الحالة فان البنوك لن تقدر احتياطياتها لان البنوك يجب عليها الاحتفاظ باحتياطي لتغطية الودائع الآجل والودائع تحت الطلب ، ولها فان جزء من الزيادة المبدئية في الاحتياطي يجب ان يستخدم كأحتياطي للودائع الآجل ، ومن ثم سيكون هناك احتياطي اقل لتغطية ودعم الودائع تحت الطلب وسوف تكون هناك زيادة اصغر في الودائع الآجل تمثل تسربا من عملية خلق الودائع وعليه فانه اذا احتفظ الافراد بودائعهم لاجل في شكل نسبة ثابتة (t) من وديعهم تحت الطلب وإذا كانت (r) تمثل الاحتياطي القانوني للودائع لاجل فان التسرب يساوي $(rt\Delta D)$. وبالتالي فان الزيادة المبدئية في الاحتياطي (ΔH) سوف تنقسم في النهاية الى التغير في الاحتياطي القانوني للودائع تحت الطلب والاحتياطي الاضافي ، النقود الحاضرة لدى الافراد والاحتياطي القانوني للودائع لاجل .

$$\Delta H = r\Delta D + e\Delta D + c \Delta D + rt\Delta D \dots\dots\dots(6)$$

ان التغير في عرض النقد يتكون من التغيرات في القاعدة النقدية (ΔH) المتكونة من الودائع تحت الطلب والنقود الحاضرة التي يحتفظ بها الافراد خارج الجهاز المصرفي ، وبما ان الافراد يحتفظون بنسبة ثابتة من النقود الحاضرة في حيازتهم وودائعهم تحت الطلب فان التغير في الارصدة النقدية يساوي $(c \Delta D)$ وهكذا فان التغير في عرض النقد (ΔMs) يساوي التغير في الودائع تحت الطلب (ΔD) مضاف اليه الرصيد النقدي $(c \Delta D)$ او

$$\Delta Ms = \Delta D + c \Delta D \dots\dots\dots(7)$$

$$\Delta Ms = (1 + c) \Delta D \dots\dots\dots(8)$$

وبما ان

$$\Delta D = \frac{\Delta H}{r+e+c+rt} \dots\dots\dots(9)$$

وبتعويض المعادلة (9) في المعادلة (8) نحصل على :

$$\Delta Ms = \frac{(1 + c)\Delta H}{r + e + c + rt} \dots\dots\dots(10)$$

ومبدئيا فان (ΔH) تمثل التغير في القاعدة النقدية والتي غالبا ما تسمى بالنقود المدارة لان كل زيادة في القاعدة النقدية بوحدة نقدية واحدة تؤدي الى زيادة عدة وحدات في عرض النقد . وعليه فان مضاعف عرض النقد (m) هو $(1+c/ r+e+c+rt)$ يستخدم في تقدير التغير في عرض النقد الناتج عن التغير في القاعدة النقدية . مما سبق يمكن كتابة العلاقة بين عرض النقد والقاعدة النقدية والتي تمثل دالة عرض النقد الاسمية كالآتي :

$$Ms = mH \dots\dots\dots(11)$$

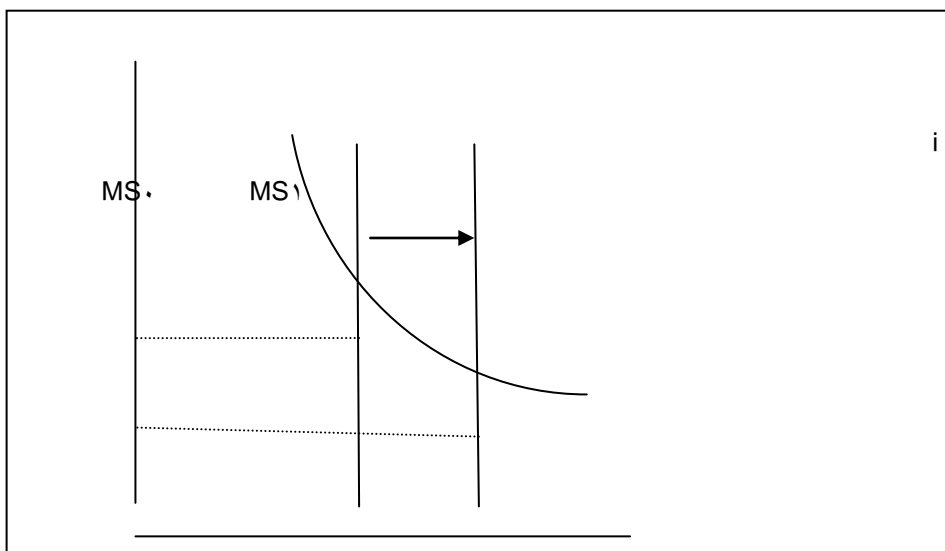
ويتغير القاعدة النقدية يستطيع البنك المركزي ان يغير عرض النقد . ويمكن ان نقدر عرض النقد الناتج عن التغير في القاعدة النقدية اذا كان مضاعف النقود ثابتا ، الا ان هذه العلاقات المختلفة في مضاعف النقود ليس بالضرورة ان تكون ثابتة ، بالاضافة الى ذلك ممكن ان يتغير مضاعف النقود وممكن ان تحدث صدمة عرض النقد . فعلى سبيل المثال فان الاحتياطيات الاضافية ترتبط بعلاقة سالبة مع سعر الفائدة فكلما زاد سعر الفائدة يكون الاحتفاظ بالاحتياطي الاضافي اكثر كلفة وهكذا مع الزيادة في سعر الفائدة تعقد البنوك التجارية مزيدا من القروض وبذلك تتخض نسبة

الاحتياطي الإضافي إلى الودائع تحت الطلب ويؤدي هذا الانخفاض إلى زيادة مضاعف عرض النقد . وكذلك شأن نسبة النقد المتداول إلى الودائع تحت الطلب التي تتحدد من قبل الأفراد فهي تتغير مع سعر الفائدة . حيث أن زيادة سعر الفائدة تزيد من نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب وينخفض مضاعف النقود . كما أن نسبة الودائع لأجل إلى الودائع تحت الطلب مع سعر الفائدة فإذا زاد سعر الفائدة فإن الودائع تحت الطلب تنخفض بالنسبة للودائع لأجل وينخفض بالنسبة للودائع لأجل وينخفض مضاعف النقود . وبما أن نسب الاحتياطي الإضافي والعملة والودائع لأجل إلى الودائع تحت الطلب تتغير مع سعر الفائدة فإن مضاعف النقود ذاته يتغير مع سعر الفائدة . ومضاعف النقود يرتبط بعلاقة موجبة مع سعر الفائدة . وللتأكيد على أهمية سعر الفائدة في تحديد مضاعف النقود ومن ثم عرض النقد فإن دالة عرض النقد قد تكتب على النحو الآتي :

$$M_s = M_s(H, i) \dots\dots\dots (12)$$

ووفقاً لدالة عرض النقد الجديدة فإن عرض النقد الاسمي يرتبط بعلاقة إيجابية بكل من القاعدة النقدية وسعر الفائدة. وتحدث صدمة عرض النقد عندما يكون هناك تغير غير متوقع في دالة عرض النقد والتي يمكن قياسها من خلال حجم التغيرات التي تحدث في المتغير العشوائي ، ونلاحظ أن هذه التغيرات سوف تنقل دالة عرض النقد بالكامل فإذا كانت تلك التغيرات إيجابية سوف تنتقل الدالة جهة اليمين لتمثل الزيادة في كمية عرض النقد ، أما إذا كانت التغيرات سلبية فإنها تنقل الدالة جهة اليسار لتمثل النقصان في كمية عرض النقد . والشكل البياني (1) يوضح حدوث صدمة عرض النقد الإيجابية والتي تؤدي إلى انتقال منحنى عرض النقد بالكامل إلى جهة اليمين وافترض ثبات منحنى الطلب على النقد فإن سعر الفائدة سوف ينخفض .

شكل بياني (١) صدمة عرض النقد الاسمي كمتغير خارجي



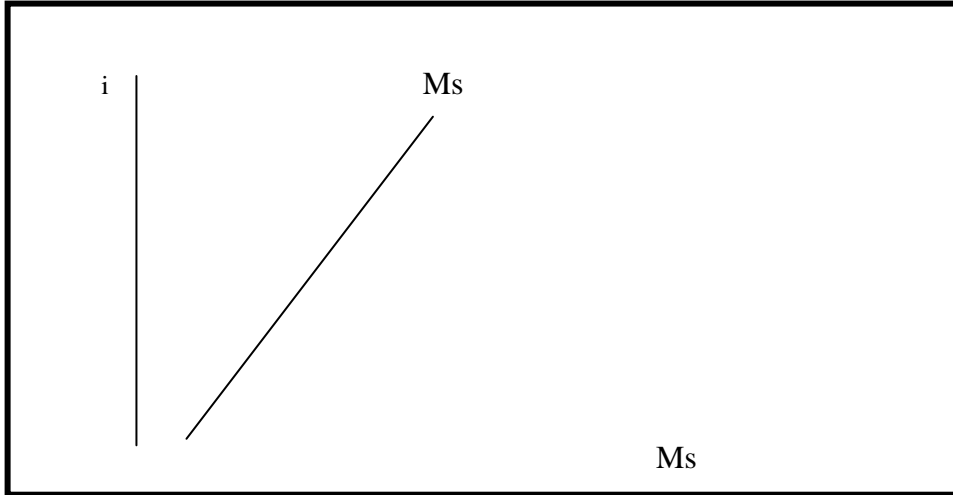
Source: Olivier Blanchard , Macroeconomics , Fourth Edition , Person Education , Inc,India, ٢٠٠٦,p٧٣.

فيما سبق عرضنا دالة عرض النقد كمتغير خارجي وعليه فإن البنك المركزي قد يغير عرض النقد عن طريق تغيير القاعدة النقدية ، وقد يتغير عرض النقد أيضاً من خلال أفعال البنوك التجارية والجمهور (من خلال التأثير على سعر الفائدة) ، إلا أنه قد يكون في بعض الحالات متغير عرض النقد متغير داخلي (endogenous) وهنا يعتمد

عرض النقد الاسمي M_s على القاعدة النقدية (H) ومعدل الفائدة (i) وتكون دالة عرض النقد الاسمية في صورتها الرياضية الاتية^(١) :

$$M_s = M_s(H, i) \dots \dots \dots (١٣)$$

وبهذا التحديد يعتمد عرض النقد الاسمي جزئياً على سعر الفائدة، ويرتبط بعلاقة موجبة معه، إذ كلما زاد سعر الفائدة زاد عرض النقد الاسمي مع افتراض ثبات المستوى العام للأسعار ، وكننتيجة لذلك فإنه عندما ترسم دالة عرض النقد الاسمي فإنها تتحدرد الى اعلى نحو اليمين وتحدث صدمة عرض النقد كما تحدث في حالة كون عرض النقد متغيراً خارجياً حيث تحدث نتيجة التغير في المتغير العشوائي الذي يصعب التنبؤ به^(٢)، ويوضح الشكل البياني (٢) منحني العرض الاسمي كمتغير داخلي: شكل بياني (٢) دالة عرض النقد الاسمي كمتغير داخلي



المصدر : مايكل ايدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور ، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن ، ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ، ١٩٩٩، ص ٢٥٢

ثانياً: النمو الاقتصادي (Economic growth)

يعتبر النمو الاقتصادي ذو اهمية بالغة في الارتفاع بمستوى الناتج والدخل ورفع مستوى المعيشة (standard of living) للبلدان . فهو من الاهداف الاساسية للسياسة الاقتصادية الكلية وخاصة السياسة النقدية بل ومن اهم مواضيع العصر التي تتطلب الوقوف عندها ، فقبل قيام الثورة الصناعية التي شهدها العالم لم يكن هناك اهتمام بشكل واضح بموضوع النمو الاقتصادي إذ كانت الحياة تتسم بالبساطة فكان المجتمع يكرس معظم موارده الاقتصادية لانتاج الحاجات الاساسية المتمثلة بالغذاء والملبس والسكن وغيرها من الحاجات الاساسية للعيش ، الا انه بعد قيام الثورة الصناعية بدأ يأخذ النمو الاقتصادي حيزاً كبيراً لمعرفة مدى تطور البلدان^(٣) . ويعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في القيمة السوقية المعدلة بحسب التضخم للسلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد مع مرور الزمن ، اي الناتج القومي الاجمالي الحقيقي او الناتج المحلي الاجمالي بين فترتين^(٤) . كما يمكن وصف النمو الاقتصادي بأنه ارتفاع معدل الدخل الفردي والذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوم على عدد السكان^(٥) كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادات المضطردة الطويلة الاجل التي تحصل في نصيب الفرد من الدخل القومي ، وهذا يعني انه اذا زاد الدخل فان

(١) مايكل ايدجمان ، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور ، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن ، مصدر سابق ، ص ٢٥٢ .

(٢) مايكل ايدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، مصدر سابق ، ص ٢٥٢ .

(٣) Charles Siegel , The End of Economic Growth , published by the preservation Institute, Berkeley K ٢٠٠٦, p ٥ .

(٤) statistics on the Growth of the Global Gross Domestic product (GDP) from ٢٠٠٣ to ٢٠١٣ , IMF, USA, october ٢٠١٢ .

(٥) بواسطة الموقع الالكتروني <http://www.data.albankaldawli.org>

هذه الزيادة ينبغي ان تكون اسرع من الزيادة في عدد السكان بغية ان يتحقق النمو^(١). ومن التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي نلاحظ ان النمو هو عملية تغيير في مقادير تتسم بكونها مقادير اقتصادية وعبر فترة زمنية طويلة نسبياً وعليه فان النمو الاقتصادي يتصف بثلاث خصائص وهي^(٢):

- أ- ان النمو الاقتصادي عملية تتصف بالاستمرارية على مدى زمني طويل نسبياً.
 - ب- يشمل النمو الاقتصادي تغييراً في مقادير تتصف بكونها مقادير اقتصادية .
 - ت- يتصف النمو الاقتصادي بكونه ديناميكي في طبيعته لانه يحدث خلال الزمن .
- ان تحقيق النمو الاقتصادي يمكن ان يعتمد على العديد من الاستراتيجيات وعلى الرغم من اختلاف استخدام تلك الاستراتيجيات في تحقيق النمو الاقتصادي بين الدول الا ان جميع الدول تشترك في سمات عامة والتي اعتبرها الاقتصاديون هي محددات او عوامل للنمو الاقتصادي بغض النظر عن كون الدولة غنية او فقيرة وهذه العوامل هي^(٣):
- أ- الموارد البشرية (Human resources) :

يعتقد العديد من الاقتصاديين ان لجودة عنصر العمل المتضمنة بمهارات ومعرفة وتنظيم القوى العاملة هي من اهم عوامل تحقيق النمو الاقتصادي فقد تمتلك الدولة من خلال عملية شراء المعدات المتطورة إلا انها في الوقت نفسه لا تمتلك اليد العاملة الماهرة التي تستخدم تلك السلع الرأسمالية لذا فان التحسينات التي طرأت على التعليم والصحة والتنظيم والأدارة ادت الى زيادة انتاجية عنصر العمالة بصورة كبيرة .

ب- الموارد الطبيعية (Natural resources) :

وتتمثل اهم الموارد الطبيعية بالاراضي الزراعية والموارد في باطن الارض كالنفط والغاز الطبيعي والغابات والثروات المعدنية ويمكن لوفرة الموارد الطبيعية ان تسهم في النمو الاقتصادي الا ان الموارد الطبيعية وحدها لا تكفي لتحقيق النمو الاقتصادي فالعديد من الدول النامية تمتلك موارد طبيعية وفيرة إلا انها لا تحقق نمواً اقتصادياً مرتفعاً علاوة على ان هناك دولاً تفتقر الى الموارد الطبيعية كاليابان إلا انها نجحت في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي.

ت- رأس المال (Capital) :

يشمل رأس المال الطرق ومحطات توليد الطاقة وجميع المعدات المستخدمة في العملية الانتاجية الى جانب المخزون من البضائع، ان توفر العمالة وحدها لا يكفي لتحقيق النمو الاقتصادي فهذه الاعداد من العمال يحتاجون الى توفير المعدات الرأسمالية اللازمة للعملية الانتاجية بالإضافة الى توفير البنى التحتية ومد الطرق وانشاء محطات للطاقة التي من شأنها ان تؤدي الى تطوير القطاع الصناعي وان عملية توفير رأس المال اللازم ترتبط بقدرة البلد على الادخار ويمكن تعويض النقص في الادخار بالنضحية بالاستهلاك الحالي او القدرة على الحصول على القروض التي تعتمد على قدرة البلد على الادخار المستقبلي كما ان البلدان التي تعيش بالقرب من مستوى الكفاف يصعب على سكانها الاستغناء عن الاستهلاك الحالي وهذا يفسر انخفاض مستوى الادخار في البلدان الاكثر فقراً^(٤).

ث- التكنولوجيا والابتكارات (Tecnology & innovations) :

تعرف التكنولوجيا بانها طرق الجمع بين عوامل الانتاج من خلال استخدام تقنيات الادارة الجديدة والاكتشافات العلمية وتحسين التكنولوجيا القائمة تعد التكنولوجيا عاملاً مهماً لعملية النمو الاقتصادي بالإضافة الى العوامل الاخرى إذ إن التقدم التكنولوجي يسمح بانتاج سلع وخدمات اكثر بقدر معين من الموارد ومن ثم يزيد معدل النمو ويعتمد

(١) مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن، مصدر سابق ١٩٩٩، ص ٥٥٥.

(٢) د. عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٤، ص ٣٧٢.

(٣) سامويلسن، نودر هاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ٢٠٠٦، ص ٥٨٧.

(٤) Michael Melvin, William Boyes, Principles of Macroeconomics south-western, cengage Learning, USA, ٢٠١١, p ٣٦٦.

التغير التكنولوجي على طبيعة المجتمع فالسكان الاكثر تعليما يزيدون من امكانية التقدم التكنولوجي فالتعليم يعطي للبلدان الصناعية ميزة يتفوقون بها على البلدان النامية في استحداث وتنفيذ الابتكارات كما ان البلدان الصناعية تنفق نسبة ٢-٣% من ناتجها القومي على البحث والتطوير في الوقت الذي لايمكن للبلدان النامية ان توفر مثل هذه الاموال لتتفقا على البحث والتطوير الذي من شأنه ان يزيد التقدم التكنولوجي (١).

ويمكن الحصول على النمو الاقتصادي من خلال طريقتين وهما:

أ- يتم الحصول على النمو الاقتصادي من خلال تحديد معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي او الناتج القومي الصافي. ولحساب النسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لاكثر من سنة يتم تقسيم التغير في الناتج المحلي الاجمالي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي للسنة السابقة ويدعى بالنمو البسيط (٢).

النسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي = GDP (تغيير في GDP / قيمة GDP في السنة السابقة) $\times 100$ اي ان :

$$G = \frac{GDP_t - GDP_{t-1}}{GDP_{t-1}} \times 100 \dots (14)$$

حيث ان G تشير الى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي او النسبة المئوية للتغير في GDP_t

ب- يتم الحصول على النمو الاقتصادي من خلال استخدام معدل نمو الناتج القومي للفرد الواحد ويمكن احتساب معدل الناتج القومي للفرد بواسطة المعادلة التالية (٣):

$$\text{معدل الناتج القومي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الاجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}} \dots (15)$$

وتستخدم الطريقة الاولى في قياس توسع الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي. اما الطريقة الثانية فهي مناسبة للتعبير عن تطور مستوى المعيشة المادي للفرد في اي بلد. فاذا كان معدل نمو الناتج اكبر من معدل نمو السكان كان معدل الناتج القومي الفردي اكبر ويطلق على الفرق بين معدل نمو الناتج القومي ومعدل نمو السكان بالنمو الصافي ويستفاد من معرفة النمو الصافي في تحديد الفترة الزمنية اللازمة لمضاعفة الناتج القومي. وهناك طريقة بسيطة يمكن استخدامها للوصول الى تقديرات عن عدد السنوات اللازمة لمضاعفة الناتج القومي في حال عدم توفر الجداول الاحصائية الخاصة بمعدلات النمو المركب وتدعى هذه الطريقة بـ (قاعدة ال ٧٢)* وللحصول على الوقت اللازم الذي يستغرقه الناتج لكي يتضاعف من خلال المعادلة الاتية (٤):

$$\text{الوقت اللازم للمضاعفة} = \frac{72}{\text{معدل النمو السنوي}} \dots (16)$$

ان تعريف النمو الاقتصادي لا يوضح مدى التحسن في مستوى الرفاه الاقتصادي حيث يمكن للبلد ان يحقق نمو ايجابي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الا ان معدلات نمو سكانه كانت اعلى من نمو ناتجه وبالتالي ستخضع حصة كل فرد من الناتج مما يؤثر على مستوى رفاهية لذا نلاحظ ان الاقتصاديين يحاولون ان يربطوا معدلات نمو الناتج مع التغيرات في السكان لذا من اجل تحقيق نمو اقتصادي يجب زيادة انتاج السلع والخدمات في اي بلد بشكل اسرع من الزيادة في عدد سكانه (٥)

(١) Michael Melvin ,William Boyes ,Principles of Macroeconomics , op.cit,p ٣٦٦.

(٢) Michael Melvin ,William Boyes ,Principles of Macroeconomics , op.cit , p ٣٥٩.

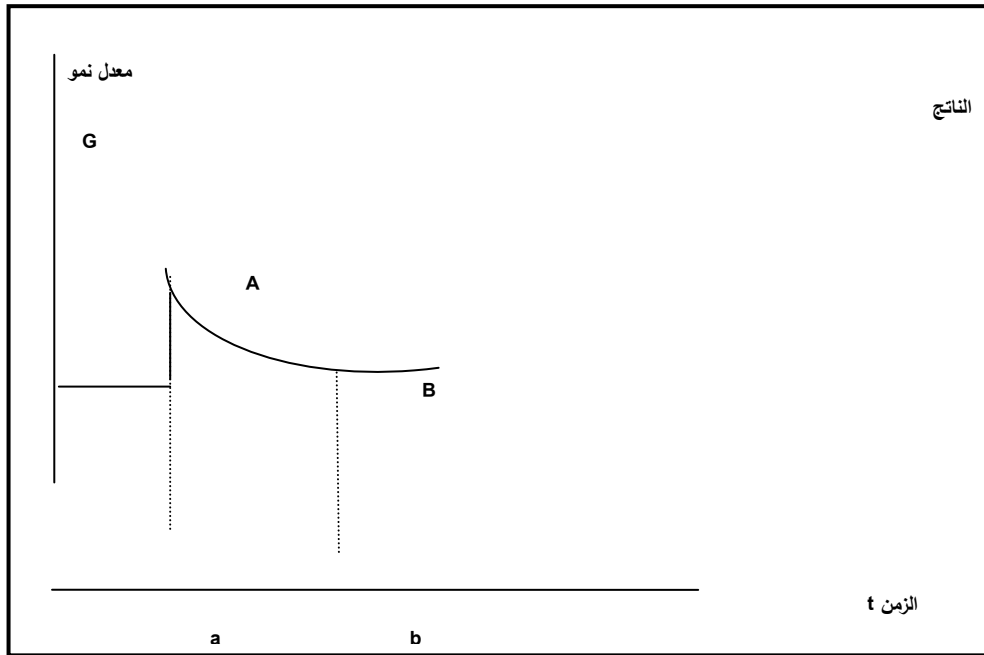
(٣) بواسطة الموقع الالكتروني <http://www.data.albankaldawli.org>

* قاعدة (٧٢) هي طريقة قديمة جدا وأول من تحدث بها هو عالم رياضيات إيطالي يدعى لوكا دي باتشيولي (١٤٤٥-١٥١٤) تستخدم لمعرفة الوقت اللازم لمضاعفة الناتج.

(٤) David Andolfatto , "Macroeconomic Theory and Policy", op.cit,p ١٢

(٥) Michael Melvin ,William Boyes ,Principles of Macroeconomics , op.cit,p ٣٦٠.

الشكل البياني (٣) العلاقة بين النمو الاقتصادي والزمن



Source: Richard T.Froyen , Macroeconomics Theories and Policies , Ninth Edition , Person Education ,Inc.,Upper saddle River , New Jersey , ٢٠٠٩,p٤١٦.

ففي النقطة (A) معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي اكبر من معدل نموه في النقطة (B) الامر الذي يشير الى ان مستوى الرفاه الاقتصادي افضل في النقطة (A) عما هو عليه في النقطة (B) اي ان مستوى المعيشة في النقطة A افضل من النقطة B مع مراعاة معدل نمو السكان .

المطلب الثاني: تحليل تطور متوسط نصيب الفرد في كوريا الجنوبية

حققت كوريا الجنوبية تقدم اقتصادي كبير في السنوات ال ٥٠ الماضية، كما يتبين من الزيادة في نصيب الفرد من الدخل ، وكان العامل الحاسم للنجاح الاقتصادي في كوريا الجنوبية والنمو السريع ارتفاع نسبة التعليم في القوى العاملة. من عام ١٩٦٠ إلى عام ٢٠١٠ حصة من البالغين الذين لديهم التعليم الثانوي أو أعلى ارتفعت بشكل مثير للإعجاب من ٢٠٪ إلى ٨٧٪ في عام ٢٠١٠. إذ جلبت هذه الوفرة من العمال المتعلمين جيда مستويات أعلى من إنتاجية العمل والعائد على الاستثمار، وتوفير الامكانيات لتسهيل الاعتماد على التكنولوجيا والابتكار. وقد خدم توفر العمالة الرخيصة وذات النوعية الجيدة التطور الاقتصادي الكبير في كوريا الجنوبية إذ كانت أساس نجاح استراتيجية التنمية الموجهة للتصدير في كوريا الجنوبية^(١). بعد الاستعانة بالجدول (٢) وخلال المدة (١٩٩١-١٩٩٥) نلاحظ ان متوسط نصيب الفرد كان (٧,٦٧٦) دولار عام ١٩٩١ واستمر بالنمو حتى بلغ (١٢,٤٠٤) دولار عام ١٩٩٥ مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (١٠٠.٠٧٪) ، وفي المدة (١٩٩٥-٢٠٠٠) انخفض متوسط نصيب الفرد في عامي ١٩٩٧-١٩٩٨ بسبب تعرض كوريا الجنوبية إلى أزمة السيولة التي اصابت منطقة جنوب شرق اسيا الا انه

(١) انظر في ذلك :

- Jinyoung Kim, Jong-Wha Lee and Kwanho Shin, Gender Inequality and Economic Growth in Korea, Asian Development Bank (ADB), Tokyo- Japan, November, ٢٠١٤.

عاود الارتفاع مرة أخرى فبلغ (١١,٩٤٨) دولار عام ٢٠٠٠ وهي نهاية المدة مسجلا معدل نموسنوي مركب سالب قدره (٠.٧٤-%). أما المدة (٢٠٠٥-٢٠٠٠) فقد كانت تتسم بالارتفاع المستمر لمتوسط نصيب الفرد حيث بلغ (١٨,٦٥٨) دولار عام ٢٠٠٥ وهو أعلى مما كان عليه في اول المدة وقد سجل معدل نمو سنوي مركب قدره (٩.٣٢٪). إلا ان المدة (٢٠١٠-٢٠٠٥) كانت تتسم بالتذبذب بين الارتفاع ومن ثم الانخفاض حيث سجل معدل نصيب الفرد ارتفاعا في بداية المدة الا انه استمر بالانخفاض في الاعوام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ومن ثم عاود الارتفاع في نهاية المدة ليبلغ (٢٢,١٥١) دولار في عام ٢٠١٠ مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (٣.٤٩٪) وكان سبب تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج هو تأثير كوريا الجنوبية الجنوبية بالازمة المالية العالمية بالرغم من ان هذا التأثير لم يكن كبيرا ، اما المدة (٢٠١٤-٢٠١٠) فانها سجلت ارتفاعا على طول المدة حيث بلغ (٢٧,٩٧٠) دولار عام ٢٠١٤ مسجلا معدل نموسنوي مركب قدره (٤.٧٧٪). وخلال المدة الكلية (١٩٩١-٢٠١٤) بلغ معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج (٥.٥٣٪) ، والجدول (١) يوضح معدلات النمو السنوية المركبة لمتوسط نصيب الفرد في كوريا الجنوبية .

جدول (١) معدلات نمو السنوية المركبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج في كوريا الجنوبية للمدة (١٩٩١-٢٠١٤)

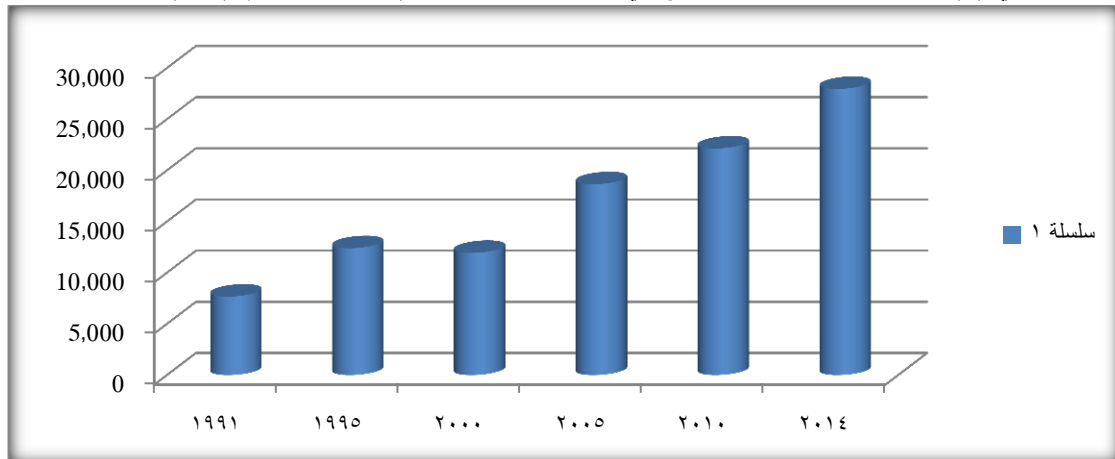
%*

٢٠١٤-١٩٩١	٢٠١٤-٢٠١٠	٢٠١٠-٢٠٠٥	٢٠٠٥-٢٠٠٠	٢٠٠٠-١٩٩٥	١٩٩٥-١٩٩١
٥.٥٣	٤.٧٧	٣.٤٩	٩.٣٢	-٠.٧٤	١٠.٠٧

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول (٢)

والشكل البياني (٤) يوضح تطور متوسط نصيب الفرد في كوريا الجنوبية :

الشكل البياني (٤) متوسط نصيب الفرد من الناتج في كوريا الجنوبية للمدة (١٩٩١-٢٠١٤) (دولار)



المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول (٢) وبرنامج Excel

جدول (٢) المتغيرات الاقتصادية الكلية في كوريا الجنوبية للمدة (١٩٩١-٢٠١٤)

السنة	نصيب الفرد (دولار)	عرض النقد (بليون دولار)
١٩٩١	٧,٦٧٦	٢١.٧٥
١٩٩٢	٨,١٤٠	٢٤.٥٨
١٩٩٣	٨,٨٦٩	٢٩.٠٤

* تم احتساب معدل النمو السنوي المركب وفق الصيغة الآتية

$$R = \left(\frac{q_1}{q_0} \right)^{\frac{1}{n}} - 1 \times 100$$

٣٢.٥١	١٠,٢٧٥	١٩٩٤
٣٨.٨٧	١٢,٤٠٤	١٩٩٥
٣٩.٥٤	١٣,٢٥٥	١٩٩٦
٣٥.٠٣	١٢,١٩٧	١٩٩٧
٣٥.٥٨	٨,١٣٤	١٩٩٨
٤٤.٣٧	١٠,٤٣٢	١٩٩٩
٤٦.٩٩	١١,٩٤٨	٢٠٠٠
٢١٨.٠٤	١١,٢٥٦	٢٠٠١
٢٤٣.٣٩	١٢,٧٨٩	٢٠٠٢
٢٦٤.٢٧	١٤,٢١٩	٢٠٠٣
٢٦٧.١٦	١٥,٩٢٢	٢٠٠٤
٣٠١.٧٥	١٨,٦٥٨	٢٠٠٥
٣٣٠.٣١	٢٠,٩١٧	٢٠٠٦
٣١٦.٣٨	٢٣,١٠٢	٢٠٠٧
٣٣٠.٦٢	٢٠,٤٧٥	٢٠٠٨
٣٨٩.٣٩	١٨,٣٣٩	٢٠٠٩
٤٢٧.٧٩	٢٢,١٥١	٢٠١٠
٤٤٢.٠٧	٢٤,١٥٦	٢٠١١
٤٧٠.٠١	٢٤,٤٥٤	٢٠١٢
٥١٥.٦٤	٢٥,٩٩٨	٢٠١٤

المصدر : بواسطة الموقع الالكتروني <http://www.data.albankaldawli.org>

المطلب الثالث : عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي في كوريا الجنوبية

تتناول هذا الفقرة من الدراسة قياس وتحليل أثر الصدمات النقدية في بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في كوريا الجنوبية للمدة (١٩٩١-٢٠١٤) وذلك باعتماد بعض الاختبارات والنماذج القياسية الحديثة ذات الصلة بتحليل السلاسل الزمنية وقوفا على أثر الصدمات النقدية في جانبي العرض والطلب في متغيرات الاستقرار الاقتصادي . حيث سيتم الاستعانة بحزمة من الاختبارات المعتمدة في الاقتصاد القياسي الحديث الذي يبنى على اختبار خواص السلاسل الزمنية (Time series) من حيث خاصية السكون (stationary) مثل الاختبارات القياسية الملائمة في الاجل القصير والطويل ، مثل اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لـ (Dickey fuller) و (Phillipe perron) ، واختبار التكامل المشترك (co-integrated) لجوهانسن - جيسليس (Johansen- Juselius Test) للوقوف على توازن المتغيرات الاقتصادية في المدى الطويل ، واختبار السببية (causality) ، (granger - test) ، واستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) Vector Auto Regression ، ودوال استجابة النبضة (IRFs) impulse Response function ، وتجزئة التباين (VDCs) Variance Decomposition وغيرها .

١ - توصيف متغيرات النموذج

تعد الصدمات النقدية احد المؤثرات التي يتعرض لها الاقتصاد الكوري مما يجعله عرضة لعدم الاستقرار الاقتصادي ، وقبل الدخول في قياس أثر صدمات سعر الصرف على التضخم في كوريا الجنوبية لابد لنا من اعطاء تعريف بالرموز المستخدمة بالتحليل القياسي و كما موضح في الجدول (٣) .

جدول (٣) الرموز المستخدمة في التحليل القياسي

الرمز	المتغير
Gt	النمو الاقتصادي في الفترة الحالية
Mst	عرض النقد في الفترة الحالية

٢ - عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي

أ - أثر العرض النقدي ^(١) (Mst) في النمو الاقتصادي (Gt)

في هذه العلاقة تم التحري عن اثر عرض النقد في النمو الاقتصادي (متوسط نصيب الفرد من الناتج) كمتغير نائب (proxy) عن النمو الاقتصادي واخذ النموذج التوصيف الاتي :

$$Gt = f (Mst) \dots (١٦)$$

وقبل تقدير العلاقة اعلاه لابد من إجراء الاختبارات الآتية :-

١-١- إختبار جذر الوحدة (سكون السلاسل الزمنية) (Unit Root test (stationary)

تم التأكد من خلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة (Unit Root) وذلك بتطبيق اختبار ديكي فولير الموسع (ADF) ، وان المتغيرات الاقتصادية مستقرة عند الفرق الاول (First - difference) ذلك كون القيمة الاحصائية (Statistical value) لأنموذج الانحدار (بقاطع واتجاه عام) للناتج المحلي الاجمالي (-٤.٣٨) اكبر من القيمة الجدولية (-٣.٦٤) وكذلك لأنموذج الانحدار بقاطع فقط (-٤.٣٥) اكبر من القيمة الجدولية (-٣.٠١) وكذلك كون القيمة الاحصائية للفرق الاول لمتغير العرض النقدي (قاطع واتجاه عام) البالغة (-٤.٣٧) اكبر من القيمة الجدولية (-٣.٦٣) وبقاطع فقط (-٤.٠٨) اكبر من القيمة الجدولية ايضا (-٣.٠٠٤) . وتشير نتائج الجدول (٥٢) ومن خلال تطبيق اختبار ديكي فولير الموسع (ADF) ان السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية (Gt, Mst) كانت غير مستقرة عند المستوى ، لذلك تم إجراء اختبار جذر الوحدة بالفروق الاولى (First - difference) للسلسلة الاصلية تبين أن المتغيرات جميعها استقرت عند مستوى معنوية (٥%) سواء كان ذلك بوجود قاطع أم قاطع واتجاه عام . عليه نرفض فرضية العدم (H٠) التي تشير إلى عدم استقرارية السلاسل الزمنية ونقبل الفرضية البديلة (H١) التي تشير خلاف ذلك جدول(٤) نتائج اختبار جذر الوحدة للنمو الاقتصادي وعرض النقد في كوريا الجنوبية للمدة (١٩٩١-٢٠١٤)

اختبار ديكي فولير الموسع				
المتغيرات		GDPt	MSt	
المستوى	t المحتسبة	-٢.٥٠٧٨٥١	-٢.٠٩٠٩	
	t الجدولية	-٣.٦٣٢٨	-٣.٦٢٢٠	a
	t المحتسبة	-٢.٩٩٨	٠.٩٣٨٠	b
	t الجدولية	-٢.٩٩٨	-٢.٩٩٨٠	
الفرق الاول	t المحتسبة	-٤.٣٨٩٦*	-٤.٣٧٦٧*	
	t الجدولية	-٣.٦٤٤٩	-٣.٦٣٢٨	a
	t المحتسبة	-٤.٣٥٣٧١٥*	-٤.٠٨٦٩*	b
	t الجدولية	-٣.٠١٢٤	-٣.٠٠٤٨	

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews ٧

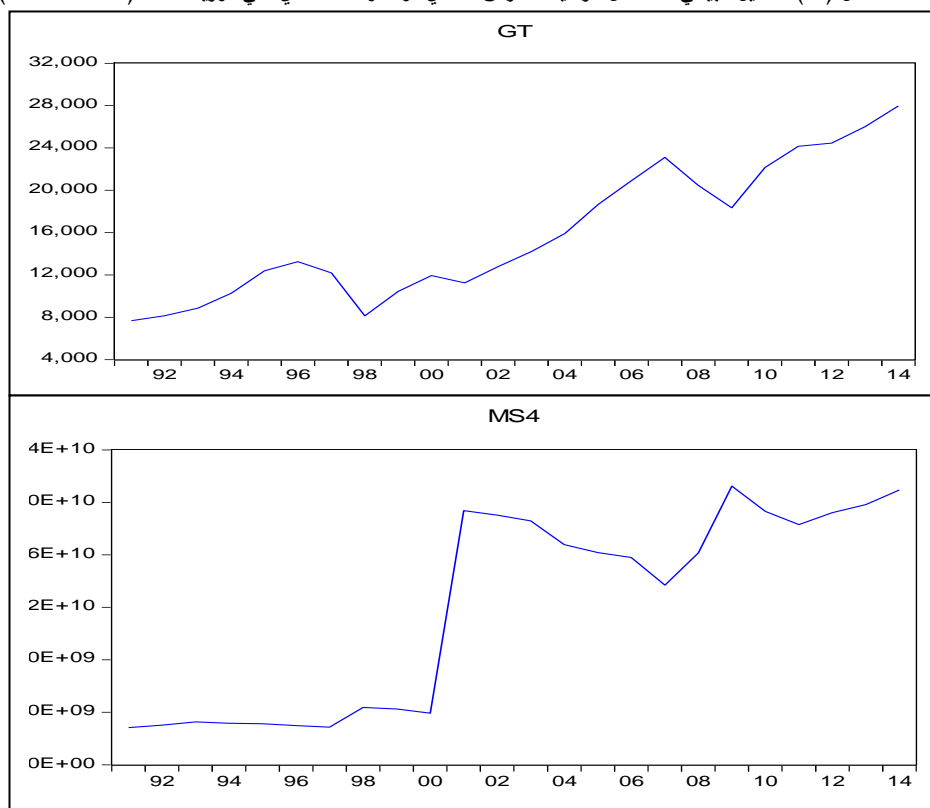
* عرض النقد كنسبة الى النمو الاقتصادي .

a : تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

b : تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

* معنوية عند مستوى ٥%

شكل (٥) التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للعرض النقدي والنمو الاقتصادي في كوريا للمدة (١٩٩١-٢٠١٤)



المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews ٧

أ - ٢ اختبار التكامل المشترك (Cointegration test)

لمعرفة العلاقة التوازنية بعيدة المدى بين المتغيرات الاقتصادية نستخدم اختبار جوهانسن - جيسلس - Johansen (Juselius Test)، وذلك بعد التأكد من أستقرارية وسكون السلاسل الزمنية ويستعرض الجدول (٤٤) اختبارات التكامل المشترك باستخدام اختباري الأثر (Trace test) والقيمة الكامنة العظمى (Maximum Eigenvalue) باتجاه وبدون اتجاه ، اشار اختبار الاثر (Trace test) بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الأنموذج ، ذلك كون قيمة الاحصائية (Trace) statistical (٧.٢٣) اقل من القيمة الحرجة critical value (١٥.٤٩) عند مستوى ٥% لذا نقبل فرضية العدم (H٠) التي تشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين ونرفض الفرضية البديلة (H١) التي تشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرين وان قيمة (P value) ٥٥% اكبر من مستوى المعنوية الامر الذي يؤكد هذه الحقيقة . وكذلك فان القيمة الاحصائية statistical value حسب اختبار القيمة العظمى Maximum Eigenvalue (٧.١٧) اقل من القيمة الحرجة (Critical value) البالغة (١٤.٢٦) عند مستوى المعنوية نفسه الامر الذي يؤكد عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات اي عدم وجود علاقة توازنية (association) على المدى الطويل بين متغيرات الأنموذج ، اي لايمكن استخدام النموذج في التنبؤ في الامد الطويل لعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في الامد الطويل ، فنقبل فرضية العدم (H٠) ونرفض الفرضية البديلة (H١).

جدول (٥) نتائج اختبارات جوهانسن - جيسلس (Johansen - Juselius Test) المتعدد المتغيرات

القيمة الحرجة	القيمة الاحصائية	الفرضية البديلة	فرضية العدم
---------------	------------------	-----------------	-------------

		Prob	Statistic Value	Critical Value
اختبار Trace				
$r=0$	$r>1$	0.00	7.23	10.49
اختبار Maximum				
$r=0$	$r=1$	0.47	7.17	14.26

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

أ - ٣ تحليل نتائج أنموذج الانحدار الذاتي (VAR) Vector autoregressive estimates :

وقبل تقدير أنموذج الانحدار الذاتي (VAR) بين النمو الاقتصادي وعرض النقد ، لابد من معرفة فترة الابطاء المثلى ، و تم احتساب فترة الابطاء المثلى وهي فجوة زمنية واحدة حسب المعايير (FPE, SC ,HQ) وكما موضح في الجدول الاتي :

جدول (٦) اختبار عدد مدد التباطؤ المثلى لأنموذج متجه الانحدار الذاتي في كوريا الجنوبية

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	1.08e+27	67.92363	68.02321	67.94307
1	58.00911	0.17e+25*	64.87898	65.17770*	64.93729*
2	0.906199	7.37e+25	65.21023	65.71310	65.31242
3	4.188175	8.29e+25	65.29306	65.99008	65.42913
4	9.860052*	0.40e+25	64.79670*	65.69286	64.97164

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

HQ: Hannan-Quinn information criterion

SC: Schwarz information criterion

AIC: Akaike information criterion

FPE: Final prediction error

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

ان المعادلة التقديرية لنموذج الانحدار الذاتي (VAR) هي :

$$G_t = 1457.454 + 0.81G_{t-1} + 1.93 Mst_{t-1} \dots\dots\dots(17)$$

$$(t) \quad [1.43] \quad [9.12] \quad [2.70]$$

$$R^2 = 0.93, R^2_{adj} = 0.92$$

$$F^* = 142.44$$

ويتضح من الأنموذج اعلاه ان النمو الاقتصادي في السنة السابقة (G_{t-1}) يرتبط بعلاقة موجبة مع النمو الاقتصادي في السنة الحالية (G_t) وان زيادة (G_{t-1}) بمقدار وحدة واحدة فمن المحتمل ان يزداد النمو الاقتصادي بمقدار (0.81) (مع ثبات العوامل الاخرى) ، وكذلك ان زيادة العرض النقدي في السنة السابقة (Mst_{t-1}) بمقدار وحدة واحدة فمن المحتمل ان يزداد النمو الاقتصادي في السنة الحالية (G_t) بمقدار (1.93) (مع ثبات العوامل الاخرى) وهو ذو علاقة طردية مع النمو الاقتصادي ، ويشير معامل التحديد R^2 ان المتغيرات المستقلة (Mst_{t-1} ، G_{t-1}) تأثر في النمو الاقتصادي بنسبة 93% والباقي 7% يعود إلى جملة عوامل اخرى لم تدخل النموذج ، اما المعدل وهو ادق احصائيا من معامل التحديد فهو ذو قيمة مرتفعة ايضا . واجتاز النموذج اختبار المعنوية

الاجمالية (F-test) ذلك كون قيمة F الاحصائية البالغة (١٤٢.٤٤) اكبر من القيمة الجدولية (٣.٤٦) عند مستوى معنوية ٥% و ($V_2=21, V_1=2$) ، اما اختبار (t-test) لمعاملات النموذج المقدر فقد اشار إلى معنوية معلمة Gt- (١) كون القيمة الاحصائية المحسوبة (٩.١٢) اكبر من القيمة الجدولية (١.٧٢) عند درجة حرية (٢١) ومستوى معنوية ٥% وايضا معنوية معلمة (Mst-١) كون القيمة المحسوبة (٢.٧٥) اكبر من القيمة الجدولية المذكورة عند درجة حرية ومستوى المعنوية نفسهما المذكوران سابقا

جدول (٧) نتائج تحليل أنموذج الانحدار الذاتي في كوريا الجنوبية

المتغيرات	ΔGt	ΔMst
C	١٤٥٧.٤٥٤ (١٠١٤.٨٢) [١.٤٣٦١٧]	٢.٧٨E+٠.٨ (١٨٧٥١٦.) [٠.١٣٠٩٤]
$\Delta Gt(-١)$	٠.٨١٧٥٥٨ (٠.٠٨٩٦٢) [٩.١٢٢٩٧]	٢.٦٥٦٦.٨ (١٨٧٥١٦.) [١.١٠١٦٠]
$\Delta Mst (-١)$	١.٩٣E-٠.٧ (٧.٠E-٠.٨) [٢.٧٥٢٥٤]	٠.٧٦٨٩١٥ (٠.١٤٦٩٦) [٥.٢٣٢٠٦]
R-squared	٠.٩٣٤٤٠٢	٠.٨٠٥١٠٦
Adj.R-squared	٠.٩٢٧٨٤٣	٠.٧٨٥٦١٧
F-statistic	١٤٢.٤٤٤٦	٤١.٣١٠٠٥
Log likelihood	-٢٠١.٦٨٤٦	-٥٣٦.٤٢٣٠
Akaike AIC	١٧.٧٩٨٦٦	٤٦.٩٠٦٣٥
SchwarzSC	١٧.٩٤٦٧٦	٤٧.٠٥٤٤٦

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews ٧

() تعني Standard errors , [] تعني اختبار t

وتم التأكد من خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) وذلك باجراء اختبار (Q-statistics) أو (LM-test) حيث كانت قيمة (P-value) لجميع مدة التخلف الزمني اكبر من مستوى المعنوية (level of significant) ٥% ، لذا نقبل فرضية العدم H_0 التي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي ونرفض الفرضية البديلة H_1 التي تشير إلى وجود الارتباط الذاتي .

جدول (٨) اختبار (LM test) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للانموذج المقدر في كوريا الجنوبية

Prop	LM-Stat	Lags
٠.٧٢٣٥	٢.٠٦٦٨٥١	١
٠.٢١٧٥	٥.٧٦٣١٣٤	٢
٠.٠٢٧٨	١٠.٨٩٠٠٥	٣
٠.٨٦٠٥	١.٣٠٤٩٠٧	٤
٠.٨٠٧٨	١.٦٠٥٣٢٨	٥
٠.٦٦٦١	٢.٣٨٠٧٦٩	٦
٠.٦٦٨٢	٢.٣٦٩١٣٣	٧
٠.٧٦٦٤	١.٨٣٣٠٦٥	٨

٠.٢٥٤٢	٥.٣٣٩٧٧٥	٩
٠.٩٧٧٥	٠.٤٥٧٤٠٣	١٠
٠.٥٤٧٣	٣.٠٦٣٣٩٥	١١
٠.٧٥٢٠	١.٩١١٩٤٢	١٢

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews ٧

أ - ٤ اختبار السببية (Granger causality test) و نموذج الانحدار الذاتي (VAR) :

اشار اختبار السببية من متجه الانحدار الذاتي (VAR) ان العرض النقدي والنمو الاقتصادي المتخلف زمنيا Gt- (١) مجتمعة يسببان النمو الاقتصادي كون قيمة (P-value) ٢ % اقل من مستوى معنوية ٥ % وان العرض النقدي على انفراد يسبب النمو الاقتصادي لنفس السبب اما النمو الاقتصادي لا يسبب العرض النقدي كون قيمة (P-value) ٥٤ % اكبر من مستوى معنوية ٥ % وكذلك ان النمو الاقتصادي والعرض النقدي المتخلفان زمنيا لا يسببان العرض النقدي كون القيمة الاحتمالية ٥٤ % اكبر من مستوى معنوية ٥ % وعليه لا توجد علاقة تأثير متبادلة او سببية متبادلة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي .

جدول (٩) نتائج اختبار السببية (Granger - causality) وانموذج الانحدار الذاتي (VAR)

Dependent variable: Gt			
Prob.	Df	Chi-sq	Excluded
٠.٠٢٣١	٢	٧.٥٣٨٥٢٩	Mst
٠.٠٢٣١	٢	٧.٥٣٨٥٢٩	All
Dependent variable: Mst			
Prob	Df	Chi-sq	Excluded
٠.٥٤١٢	٢	١.٢٢٧٨١٩	Gt
٠.٥٤١٢	٢	١.٢٢٧٨١٩	All

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews ٧

أ - ٥ اختبار السببية (Granger - causality) واختبار (F-test) الاحصائية

اشار اختبار (granger - causality) باعتماد الاحصاء (F-test) ان العرض النقدي Mst لايسبب النمو الاقتصادي Gt كون قيمة (F-cal) المحسوبة (٣.٧٦) اقل من القيمة الجدولية (F-table) (٤.٣٠) عند مستوى معنوية ٥ % ودرجة حرية (٢٢=٧٢, ١=٧١) ، كما ان النمو الاقتصادي لا يسبب العرض النقدي كون قيمة (F-cal) (٠.٦١) اقل من القيمة الجدولية المذكورة سابقاً عند درجة الحرية ومستوى المعنوية نفسها ، وعليه لا توجد علاقة سببية متبادلة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي .

جدول (١٠) اختبار السببية (granger - causality) واختبار (F-test) في كوريا الجنوبية

Prob	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
٠.٠٤٤٢	٣.٧٦٩٢٦	٢٢	MSt does not Granger Cause Gt
٠.٥٥٢٨	٠.٦١٣٩١		Gt does not Granger Cause MSt

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews ٧

أ - ٦ تحليل السلوك الحركي للأنموذج

أ-٦-أ تجزئة التباين (VDCs) Variance Decomposition

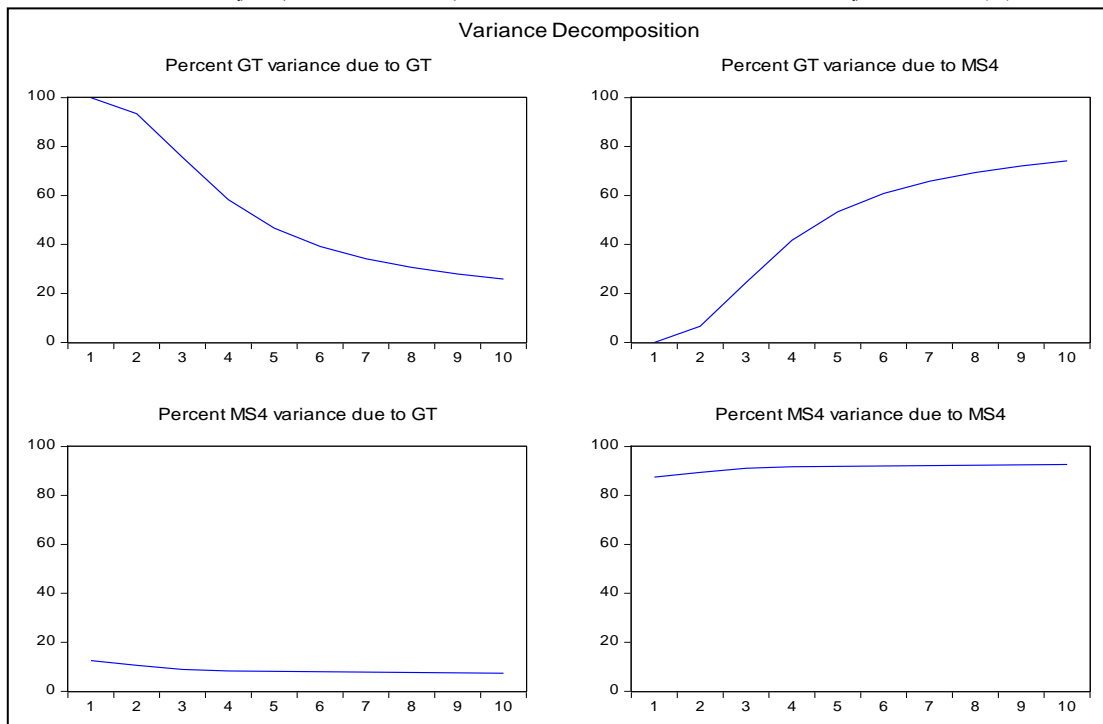
يوضح تجزئة التباين (Variance Decomposition) السلوك الحركي (الصدمات) (shocks) لأنموذج متجه الانحدار الذاتي وعلى مدى عشر فترات زمنية ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في النمو الاقتصادي يؤدي إلى حدوث تغيرات في المتغير نفسه بنسبة بنسبة ١٠٠% في السنة الاولى و ٩١.٠٩% في السنة الثانية و ٧٧.٠٤% في السنة الثالثة وهكذا تتناقص نسب التأثير على المدى الطويل حتى تصل إلى نسبة ٢٧.٣٩% في السنة العاشرة ، في حين ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في العرض النقدي تتزايد تأثيراتها في النمو الاقتصادي على المدى الطويل وعلى مدى عشرة فترات زمنية ، إذ بلغت نسب تأثير العرض النقدي في النمو الاقتصادي ٨.٩٠% في السنة الثانية و ٢٢.٩٥% في السنة الثالثة ، ٣٦.٢٩% في السنة الرابعة ، ٦٩.٢٦% في السنة التاسعة و ٧٢.١٠% في السنة العاشرة.

جدول (١١) الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية

Mst	Gt	S.E.	Period
٠.٠٠٠٠٠٠	١٠٠.٠٠٠٠	١٦٦٨.٧٦٠	١
٨.٩٠٦٩٧٧	٩١.٠٩٣٠٢	٢١٠٣.٤٨٦	٢
٢٢.٩٥٤٧٢	٧٧.٠٤٥٢٨	٢٤٥٧.٢٤٧	٣
٣٦.٢٩٥٦٥	٦٣.٧٠٤٣٥	٢٨٠٢.٨٠١	٤
٤٦.٩٥٠٧٢	٥٣.٠٤٩٢٨	٣١٤٠.٦٣٨	٥
٥٥.٠١٠٢٥	٤٤.٩٨٩٧٥	٣٤٦٤.٢٧٣	٦
٦١.٠٦٩٩٣	٣٨.٩٣٠٠٧	٣٧٧٠.٢٠٨	٧
٦٥.٦٨٤٦٧	٣٤.٣١٥٣٣	٤٠٥٧.٧٥١	٨
٦٩.٢٦٦٧٤	٣٠.٧٣٣٢٦	٤٣٢٧.٧٢٩	٩
٧٢.١٠٣٨٥	٢٧.٨٩٦١٥	٤٥٨١.٥٩٥	١٠

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews

شكل(٦) التمثيل البياني لتجزئة التباين للعلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية



المصدر : من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews ٧

أ - ٦- دوال استجابة النبضة (IRFs) Impulse Response function

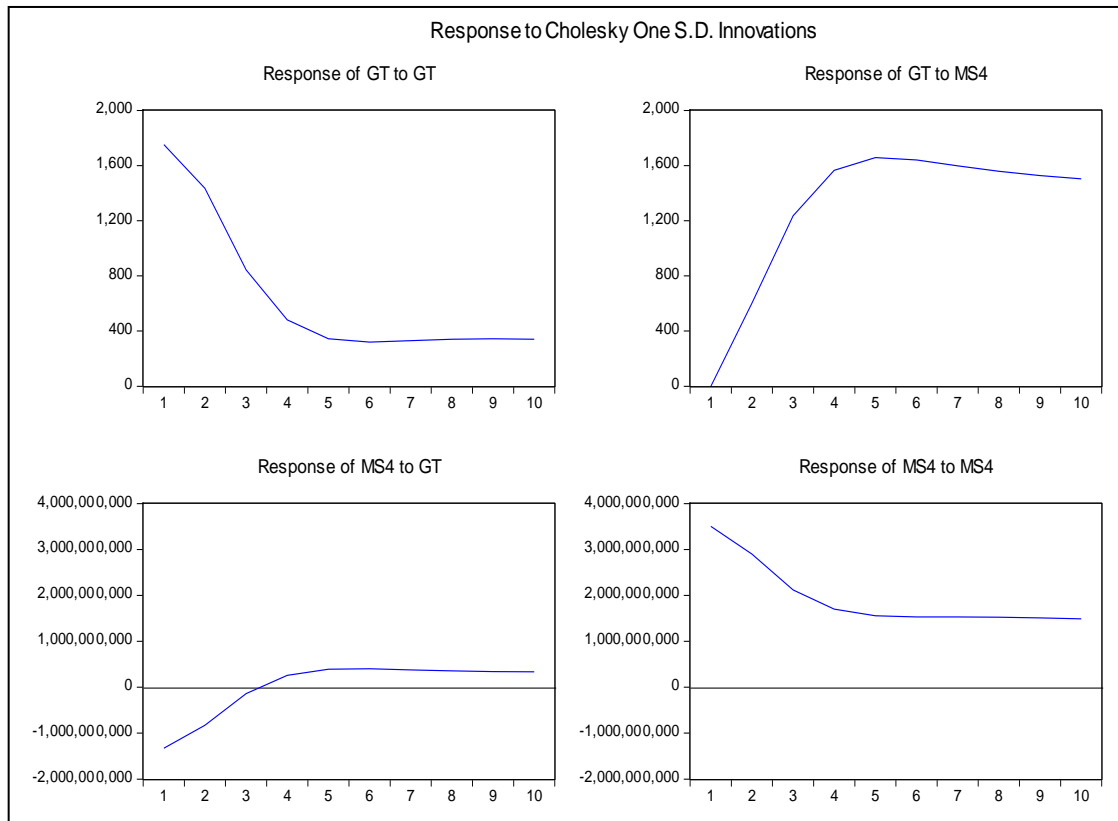
ان الاسلوب الاخر لدراسة السلوك الحركي للنموذج يكمن في تحليل استجابة النبضات اذ ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في النمو الاقتصادي وعلى مدى عشر فترات زمنية يؤدي إلى احداث صدمات ايجابية متزايدة في المتغير نفسه حتى المدة او السنة السادسة قدرت ب ١٧٥٢.٦٤ % في السنة الاولى ١٤٤٣.٣٨ % في السنة الثانية ، ٨٤٢.٥٧ % في السنة الثالثة وهكذا حتى تصل ٣٢٠.٤٩ % في السنة السادسة ثم يتزايد تأثير الصدمات على المتغير نفسه ابتداءً من السنة او المدة السابعة اذ بلغت نسب التأثير للصدمات ٣٣٠.٧٠ % وفي السنة الثامنة بلغت ٣٤٠.٦٤ % و ٣٤٣.١٤ % في السنة التاسعة ثم تنخفض مرة اخرى في المدة العاشرة كي تبلغ ٣٤٠.٣٢ % ، اما متغير العرض النقدي فان حدوث صدمة نقدية بمقدار انحراف معياري واحد فيه يؤدي إلى حدوث صدمات نقدية ايجابية في النمو الاقتصادي متباينة على مدى عشر فترات زمنية قدرها ٦٠١.٨٠ % في السنة الثانية ، ١٢٣٥.٢٠ % في السنة الثالثة ، ١٥٦٥.٩٧٠ % في السنة الرابعة ، ١٦٥٧.٦٢ % في السنة الخامسة وهكذا حتى تصل نسبة الصدمات في النمو الاقتصادي إلى ١٥٠٣.٢٨ % في السنة العاشرة .

جدول (١٢) تقديرات نبضات الاستجابة للنمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية

Ms	Gt	Period
٠.٠٠٠٠٠٠	١٧٥٢.٦٤٠	١
٦٠١.٨٠٦٣	١٤٣٤.٣٨١	٢
١٢٣٥.٢٠٨	٨٤٢.٥٧٩٦	٣
١٥٦٥.٩٧٠	٤٨٠.٦٥٥٩	٤
١٦٥٧.٦٢٧	٣٤٣.٨٢٦٧	٥
١٦٤٠.٧٤٤	٣٢٠.٤٩٠٣	٦
١٥٩٧.١١٠	٣٣٠.٧٠٠٢	٧
١٥٥٧.٨٠٣	٣٤٠.٦٤٥٨	٨
١٥٢٧.٦١٩	٣٤٣.١٤٤٩	٩
١٥٠٣.٢٨٧	٣٤٠.٣٢٩١	١٠

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews ٧

شكل بياني (٧) التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للأنموذج المقدر



المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews ٧

النتائج

حيث تم التوصل الى الاتي :-

١ - هناك تأثير للعرض النقدي المتخلف زمنيا (MSt-١) في النمو الاقتصادي (Gt) حيث ان معلمة (MSt-١) موجبة التأثير في النمو الاقتصادي كما هو واضح في المعادلة (١٧) ومعنوية احصائيا حسب اختبار (t) (٢.٧٥) وان (MSt-١ ، Gt-١) يؤثران في النمو الاقتصادي بنسبة كبيرة تم الاستدلال عليها من خلال قيمة R^2 المرتفعة احصائيا (٠.٩٣) .

٢- ويمارس العرض النقدي سلوكا حركيا متزايدا في تأثيره في النمو الاقتصادي على المدى الطويل وعلى مدى عشر فترات زمنية حسب اختبار (تجزئة التباين) (variance Decomposition) التحليل الحركي للصدمات وتأثيرا متناقصا في تأثيره في النمو الاقتصادي حسب اختبار استجابة النبضات (IRFs) impulse Response function () .

٣- ليس هناك علاقة توازنية بعيدة المدى بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية حسب اختبار (جوهانسن - جيسلس) ولا علاقة تأثير متبادلة حسب اختبار (granger - test).

المصادر :

١. احمد مختار عمر ، معجم اللغة العربية المعاصرة ، المجلد الاول ، الطبعة الاولى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .
٢. باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة طه عبد الله منصور واخرون ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، ١٩٨٦ ،

٣. سامويلسن، نودرهاوس، علم الاقتصاد ، الطبعة الاولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت -لبنان ، ٢٠٠٦.
٤. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، ٢٠١١.
٥. عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٤
٦. مايكل ابدجمان ، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور ، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن ، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ، ١٩٩٩.
٧. Charles Siegel , The End of Economic Growth ,published by the preservation Institute,Berkeley K ٢٠٠٦.
٨. Defintion and types of shocks and strategies to Bemonitored", Angelo King Institute for Economic and Business Studies ,PEP- CBMS Network coordinating team , Technical Workshop on "Monitoring Household Coping Strategies during Complex Crises" , Sommerset Millennium Hotel, March ٢١,٢٠١١.
٩. Giuseppe De Arcangelis and Giorgio Di Giorgio, Measuring Monetary Policy Shock in a Small Open Economy, ٢٠٠٠.
١٠. <http://www.data.albankaldawli.org>
١١. ISMAILA, Mohammed, " Monetary Policy and Balance of Payments Stability in Nigeria", International Journal of Academic Research in Public Policy and Governance ,Januaruy ٢٠١٥, Vol. ٢ , No. ١ ISSN ٢٣١٢ – ٤٠٤٠, Nigeria.
١٢. JESÚS HUERTA DE SOTO TRANSLATED BY MELINDA A. STROUP, " Money, Bank Credit, and Economic Cycles", First English edition, Ludwig von Mises Institute, ٥١٨ West Magnolia Avenue Auburn, Alabama, Austria ,٢٠٠٦.
١٣. Jinyoung Kim, Jong–Wha Lee and Kwanho Shin, Gender Inequality and Economic Growth in Korea, Asian Development Bank (ADB), Tokyo– Japan, November, ٢٠١٤.
١٤. Michael Melvin,William Boyes, Principles of Macroeconomics south –western ,cengage Learning ,USA, ٢٠١١.
١٥. Olivier Blanchard , Macroeconomics , Fourth Edition , Person Education , Inc,india, ٢٠٠٦.
١٦. Petra M.Geraats, and others,"Does Central Bank Transparency Reduce Interest Rates? " University of Oxford and at the CEPR/Bancode Espana European Summer Symposium in International Macroeconomics (ESSIM) in Tarragona for helpful comments Faculty of Economics United Kingdom.April ٢٠٠٦.
١٧. Richard T.Froyen , Macroeconomics Theories and Policies , Ninth Edition , Person Education ,Inc.,Upper saddle River , New Jersey , ٢٠٠٩.

١٨. Romer and Romer , Anew Measure of Monetary shock Derivation and Implication
the American Economic Review Vol.٩٤.No.٤ september (٢٠٠٤) .
١٩. statistics on the Growth of the Global Gross Domestic product (GDP) from ٢٠٠٣ to
٢٠١٣ , IMF, USA, october ٢٠١٢.
٢٠. The money supply , Federal Reserve Bank of New York
.https://www.newyorkfed.org